ارتفاع أسعار الخضراوات والفاكهة .. الـــواقـــع والمعـــالجـات

يعـد العراق من البلـدان الزراعية اذ يزخر بالأراضـي الصالحة للزراعة وبوفرة المياه السـطحية والجوفية، حيـث كان من الدول المصدرة للمحاصيـل الزراعية بمختلف أنواعها قبل بضعـة عقود مـن الزمن ، إلا أن تـردي الأحوال ادى الـى تدهور الإنتاج الزراعي، قاد الى ارتفاع كبير في اسعار الخضراوات والفاكهة، الى حد أمست فيه الحال معاناة كبيرة لشريحة الفقراء الذين يمثلون الغالبية في المجتمع العراقي، فما الأسباب الكامنة وراء هذه الانتكاسة، وما السـبل الكفيلة بالحد منها ومحاصرتها وإنهائها؟

بغداد /كاظم موسى

علي حسـين وهـاب، مهندس زراعـي يقـول: التخلـف الـذي حدث جـراء سياسـات السلطة السابقة تـرك بصمـات واضحة علـى القطـاع الزراعـي، حيث عمـدت السلطة وقتـذاك الى منـح مساحـات واسعـة مـن الأراضـي الزراعيـة الى الإتبـاع والمريديـن علـى حسـاب الإنتاج الزراعي في وقت لم تعر السلطة اهتماماً بالكادر الزراعي المتعلم (المهندسـين الزراعيـين) وإنمـا تحول هـؤلاء الناس الى أعمال اخـرى ومازال عـدد كبيـر منهم على هذا الحال، الى جانب اعداد من العاطلـين وفي هذا هدر كبير للجهـد والزمن والمـال وانعكس الاهمـال المتعمـد وسـوء الادارة للقطـاع الزراعـي علـى مجمـل الإنتـاج الزراعـي كان مدمـراً وتحـول العـراق مـن بلـد منتج ومصـدر للمنتجـات الزراعيـة الى بلـد مسـتورد لهـا وبشـكل متزايـد، وهـذا ادى بـدوره الى ارتفـاع حـاد ومتصاعـد في اسعـار المنتجات المحليـة بشكل عـام، وبأسـعار الخضـراوات والفاكهة بشـكل خاص، وأمست المنتجـات الزراعيـة المحليـة في حـال تراجـع أمـام المنتجـات الزراعيـة المستوردة كمـاً ونوعاً وتكمـن الخطـورة في تفاقـم التردي والاعتمـاد بشكل متزايد علـى المستورد مـن تلك المنتجات بشـكل قـد يـؤدي الى اضمحلال القطـاع الزراعـي في بلـد كان يفترض لـه ان يكـون في طليعة الـدول ذات الاقتصـاد الزراعـي المتطـور لاحتـواء أراضيـه على كل مستلزمـات وعوامـل نجـاح الزراعـة الحديثـة قلـة الدعـم وانعدام الارشاد الزراعي .

سيـد حمـزة سلمان دخيل، مزارع يقـول: هنالـك مشـاكل حقيقيـة خطـرة تواجـه النتـاج الزراعي في العـراق في مقدمتهـا انعـدام الإرشـاد الزراعـي والاعتمـاد علـى سبـل قديمـة وبدائيـة في الزراعـة الى جانـب قلـة الدعـم الحكومـي لهـذا القطـاع بشـكل أدى الى تناقـص كبـير في كميـة المنتجـات الزراعيـة بشـكل عـام والخضـراوات والفاكهـة بشـكل خاص وبالتـالي إرتفاع اسعارهـا بشكل كبـير الى جانب ارتفـاع اجـور النقـل وتقاضـي السماسـرة اصحـاب المكاتـب في أسـواق الجملـة (العـلاوي) مبالـغ (عمولات) كبـيرة تضاف علـى السـعر النهائـي للفاكهـة والخضـراوات، وهـذا الحـال بدوره يـؤدي الى ارتفاع أسعار المنتجـات الزراعيـة وعلى سبيل المثال الباقلاء تباع بمبلغ (١٠٠٠) دينـار للكيلـو غـرام الواحـد في سوق الجملة بينمـا سعرها لدى الباعة لا تقل عـن (٢٠٠٠) دينار للكيلو غرام الواحد.

أصحـاب المكاتب مـاذا يقولون: سيـد صبـاح جليـل حميـد صاحب مكتـب في سوق (علوة) الـدورة يقول: لابد مـن استيفاء أجـور مناسبـة مـن قبلنـا إذ نتحمـل مصاريـف عاليـة تتمثل بالإيجارات المتصاعدة والرسوم أمانـة بغـداد والصحـة وأجـور العاملـين وهـذه المصاريـف لابد مـن استيفائها وإلا لـن نستطيع مواصلـة أعمالنـا وهـذه المبالغ ستضـاف علـى السـعر النهائـي للحاصـل ولكـن الجانـب الأهـم في ارتفـاع الأسعار هـو تقاضي باعـة المفـرد (باعـة الفاكهـة والخضـراوات) في الأسـواق المحليـة هامش أربـاح كبـيرة وعلى سبيل المثـال مادة البطاطا تبـاع في العـلاوي بمبلغ (٥٠٠) دينـار للكيلوغـرام الواحد بينما تباع في اسواق المفرد ضعف هذا السـعر كذلك الفاكهـة المستوردة فالمـوز يبـاع وفـق الكيلوغـرام الواحـد بمبلـغ (١٠٠٠-١١٠٠) دينـار في سـوق الجملة في حين يبلغ سعـره (١٧٥٠) ديناراً لدى باعـة المفرد وهذا الحـال يسحب على البرتقال المصري والسوري إذ يبـاع الكيلـو غـرام الواحـد بمبلـغ (٧٠٠-٨٠٠) دينـار في أسـواق الجملـة بينمـا يباع في اسواق المفـرد بـ (١٥٠٠) دينار للكيلو غرام الواحد.

إذ يصـر أغلـب باعة المفـرد على تقاضي هامش ربح يفوق ١٠٠٪ من قيمـة الحاصـلات وقد يكون في بعـض الاحيان اكـثر من هذا الهامش وهـذه الحـال تـؤدي الى تضاعـف اسعـار المنتجـات الزراعيـة المحليـة والمسـتوردة بشكل كبير.

رأي أكاديمـي د. عباس جاسـم الربيعـي (دكتـوراه محاصيـل حقليـة) يقـول: لابـد مـن رصـد مبالغ ماليـة كبيرة من قبل وزارة الزراعـة تخصص لدعـم القطاع الزراعـي الى جانـب الاسترشاد بخطـط آنيـة ومستقبلية تساهم في إنقاذ هـذا الاضمحلال، هناك عـدد مـن العوامـل ساهمـت في تردي اوضـاع القطـاع الحيوي يقف على رأسهـا الاهمال وسوء الإدارة مـن قبل النظـام السابق الى جانب انخفاض عدد العملين في القطـاع، إذ كان عدد العاملين في هـذا القطـاع فـترة ستينيات القـرن الماضـي يربو علـى ٦٠٪ مـن مجمـل عـدد السـكان مـن مجمـل عـدد السـكان، انخفـض الى نحـو ٢٠٪ حالياً وهو الحال تمثـل انتكاسـة كبـيرة للقطـاع الزراعـي، كذلك الارتفـاع الكبير والمسـتمر في أسعـار البـذور والمبيدات والمستلزمات الزراعية الأخـرى، فالمزارع الذي كان يسد احتياجاته من البذور والأسمدة بمبلغ مليـون او مليونين أصبح يحتـاج الى ١٠ أو ٢٠ مليونـاً لشراء نفـس الكميات من البذور والأسـمدة وهـذه الحـال تمثـل أعبـاء ماليـة مضافة تـؤدي الى رفـع أسعـار المنتجـات الزراعية (الفاكهـة والخضـراوات) بشكل كبـير أصبـح مدعاة قلـق وتذمر الشريحـة الكـبرى في المجتمـع (شريحـة الفقراء) لذلـك لابد من جهود جبارة ومساندة كبيرة من لدن الجهات الزراعية الحكومية، كذلـك يتوجـب إيجـاد هيـاكل جديدة تسهـم في دعم المزارعين، إذ تعـد القروض المقدمة من قبل المصـرف الزراعـي ضئيلة وغير كافيـة لاحتياجـات المزارعـين الى جانـب تحملهـم فوائد كبيرة تثقـل كاهلهـم، هـذا الى جانـب التشجيـع على العمـل الجماعي (الجمعيـات التعاونيـة) لما في العمـل الجماعي مـن فوائد جمة تفوق فوائد العمل الفردي، كذلك إقامـة مشاريع زراعية في صيغة شركات استثمار زراعي وشركات مساهمة وهذه الحال معمول بها في أغلـب الـدول المتقدمـة التـي تعتمـد بشكل كبير علـى شركات الإنتاج الزراعي.

الخلاصة:

مـن اجـل المساهمـة في توفـير خضـراوات وفاكهـة بأسـعار مقبولة من لدن الشريحة الكبرى في المجتمـع (شريحـة الفقـراء) يتوجـب الاخـذ بالأسـباب التي تؤدي الى إنعاش القطاع الزراعي لانعكاس ذلك على النتائج وهذه الحال ستكـون في صالح الوطن والمواطن والأجيال القادمة.

من الواقع الاقتصادي

الجهل الاقتصادي ليس عذراً

محمد شريف أبو ميسم

إشاعـة الوعـي المصرفي بين الجمهور مطلب ملـح للارتقاء بالعلاقة التـي تربط الجمهور مع المصارف والبنوك – والمتوقع لهذه العلاقة أن تصـل الى حـد يكون فيه للمصارف دور أكـبر في مفردات الحياة الاجتماعية والاقتصادية للناس.. هذا المطلب يفتر ض أن يرتقي إلى حد الإلـزام والوجوب حين يتعلـق الأمر بالمسؤول الـذي يقبع على رأس الهرم التشريعي – البرلمان – فهو بجانب كونه يشارك في صنع التشريعات ومنها التي لها صلة بتنظيم العلاقات المالية والنقدية بين المؤسسات أو بين المؤسسات والجمهور.. فهو ممثل للناس، يعرض مشاكلهـم أمام السلطات العليا باتجاه إيجـاد الحلول، وبالتالي فان من المفترض أن يكون على درجة عالية من المعرفة في شؤون الحياة ومنهـا الشـأن الاقتصادي.. وينسحـب هذا الإلـزام والوجوب على المتصديـن لمسؤولية إدارة مجالـس المحافظات والمجالـس البلدية، علـى اعتبار ان هـؤلاء قيّمـون على مصالـح الناس في المحافظات والأقضيـة والنواحـي.. وعادة ما يثـيرون بعض الملاحظات التي غالبـا مـا تستحيـل إلى مشـاكل، وهي لا تعـدو أن تكـون تطبيقات لأوامـر وقوانين تصدرهـا الجهات التي ترسم السياسـة النقدية أو تلك التي ترسم السياسة المالية .. فتثـار الإشكاليات دون مبرر أو تثار بدواع الجهـل.. فمثلا حين تقـوم المصارف الحكومية بإيداع موجوداتها النقدية في حساباتهـا في البنـك المركـزي العراقـي يقـوم البنـك المركـزي باستيفـاء ١٠٪ من قيمة الفئات النقديـة المزقـة أو التالفـة.. الأمـر الـذي دفـع ادارات المصـارف لا صـدار تعليمـات لفروعهـا باستيفـاء ١٠٪ مـن قيمـة الفئـة التالفـة.. وعلـى اثـر ذلك أثـير لغط كبـير حول هـذا الأمر علـى اعتبـار ان هذا الاجراء من صنع المصارف وان البعـض مـن أمنـاء الصناديق راحـوا يبتزون المتعاملين مع المصـارف في تحديد العملة التالفة من غيرها .. فقامت بعض الإدارات العامة بمنع فروعها من تسلم المبالغ النقدية التالفة، للحـد من حالات الابتزاز التي تمارس في فروع تلك المصـارف المنتشرة في عموم البلاد.. واقتصر أمر إبدال التالف على البنك المركز العراقي وفروعه المنتشرة في المحافظات .. إلا ان بعض المتصديـن للمسؤوليـة في بعض الحكومات المحليـة في المحافظات ، وتلـك التابعـة لها في الأقضيـة والنواحي – وبـدواع أشرنا اليها – جعلـوا مـن هذا الأمـر موضوعا مهما يتصـدر أهمية الحاجات والخدمات الأخـرى التي يضطلعون بمسؤوليتها في مدنهم فأثيرت ضجة حول أداء أحد فروع المصارف الحكومية في أحدى المحافظات معـززة بسلوكية أخـرى للعاملين في ذلك الفرع تتعلـق بدفع الفئات النقديـة الصغيـرة للجمهـور وبنسـب تتعادل مـع الفئـات النقدية الكبـيرة .. وواقع الحال ان العاملين في فرع ذلك المصرف الحكومي ينفـذون تعليمات البنـك المركزي العراقي في هـذا الخصوص ليس أكـثر.. الأدهـى من ذلـك أن مسؤولاً مـا في تلك المحافظـة هدد مدير الفرع بالإقالة بقرار من محافظ البنك المركزي.. جاهلا إن المصارف تتبع إداريا لوزارة المالية وليس للبنك المركزي.

فقامـت بعـض الإدارات العامة بمنـع فروعها من تسـلم المبالـغ النقديـة التالفـة، للحـد من حالات الابتـزاز التـي تمـارس في فروع تلـك المصارف المنتشـرة فـي عمـوم البلاد.. واقتصر أمر إبدال التالف على البنك المركز العراقي وفروعه المنتشرة في المحافظات

لجنة من رئاسة الوزراء لإعادة تأهيل الفنادق السياحية الكبرى

بغداد/ المدى

كشـف مدير دائـرة التفتيش والمتابعة في هيئـة السياحة سالم الربيعـي عن تشكيل رئاسـة الوزراء لجنة عليـا لغرض اجراء الدراسة والتقييم وتقديم المقترحات العملية والخاصة بالواقع الحالي للفنادق الكبرى العاملة في عموم محافظات البلاد.

جاء ذلـك في تصريح لـ(المـدى) واشار الربيعـي الى ان اللجنة المشكلة لهذا الغرض اطلعت بشكل مباشر ومفصل على الواقع الحالي لكل فندق والحلول الكفيلة لإعادة تأهيل الفنادق الكبرى، إضافـة الى فنادق القطاع المختلط.وأضاف الربيعي ان اللجنة المشكلـة لهذا الغرض قد اجـرت دراسة مفصلة لبيـان الحاجة الفعليـة والإضـرار التـي اصابـت هذا القطـاع المهـم وإمكانية إعـادة تأهيله من خلال تقديم الدعم المـادى حيث تفاوتت نسبة الاضرار من فندق الى اخر، مشيراً الى الواقع الحالي لأداء هذه الفنادق لا يلبى مستوى الطموح او بالاحرى لا يشكل أي نسبة للخدمة الفندقية المتوفرة لهذا القطاع الحيوي.

الزبيدي يشارك في الاجتماع الموسع مع رئيس البنك الدولي

باقر جبر الزبيدي

بغداد/ المدى

شارك وزير الماليـة باقر جبر الزبيدي مع وزراء المالية العـرب في الاجتماع الموسع الذي عقد مـع روبرت زوليك رئيس البنك الدولي ونوابه ورؤساء الوكالات التابعة للبنك.. جاء ذلك في بيان صادر عن المكتب الإعلامي في وزارة المالية حصلت (المدى) على نسخة منه.

وأضـاف البيـان ان رئيـس البنك الدولي استعرض الأزمـة الماليـة التـي تعصـف بأسواق المال والبنوك والمؤسسات المالية في الـدول الأوروبية والولايـات المتحدة الأمريكية واليابـان وآثارها السلبية على اقتصاديـات دول العالم وخصوصاً الدول النامية ومن بينها الدول العربية.

مشـيراً إلى الإجـراءات التـي أثمـرت في التخفيـف من الآثـار السلبية لهـذه الأزمة ومن بينهـا إجراءات البنـك الدولي الذي يتمتـع برؤوس أمـوال جيـدة وسيولـة نقديـة عالية إضافـة إلى قوة مركزه المالي ورغبة الدول في إقراضه سوف يوفر هذه الإمكانات لدعم الدول النامية والفقيرة.

ولفـت البيـان الى تأكيـد رئيـس البنـك الدولي أن المصادر الذاتية للبنك وما يمكن أن يوفـر من مـوارد من المصـادر الأخرى وخاصة الدول المانحـة يحاول من خلالها توفـير الأمـوال اللازمـة لمساعـدة الدول التي تضررت نتيجة لارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية التي ساهمت بشكل كبير في نقص النفـط والغذاء من هـذه الدول وحرمان الملايين من سكانها في الحصول عليه.

وأشـار البيـان الى مناقشـة موضـوع النشاطـات التمويليـة والمساعـدات التي تقدمها الوكالات والمؤسسات التابعة للبنك الدولي ومنهـا مؤسسة (IFC)التي تقدم بالتعـاون مع النظـام المصـرفي والقطاع الخاص مـوارد ماليـة بشـكل منفـرد أو مشترك لتمويـل المؤسسات المالية وتنفيذ المشاريع الاستثمارية ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع الخاص من اجل خلق فرص عمل وتطوير هذا القطاع ليأخـذ دوره الفاعـل في عمليـة الاعمـار والاستثمـار، كما جـرت مناقشة موضوع مؤسسـة الإنمـاء الدوليـة (IDA) التي قدمـت قروضاً ميسـرة للعديد مـن الدول ومنهـا العـراق الذي سبـق ان حصل على مبلغ (٥٠٠) مليـون دولار لتمويل خمسة مشاريـع في قطاعـات خدميـة مختلفة في العراق.

وفي جانـب حمايـة المستثمريـن الأجانب نوقش موضـوع وكالة الاستثمار الدولية (الميكا) التـي قدمت غطـاء لضمان حقوق المستثمريـن الأجانب من اجـل استقطاب دخولهم أسواق الدول النامية وتشجيعهم للاستثمـار فيـه حيـث إن العـراق أصبح عضـواً فاعـلاً في هذه الوكالـة بانضمامه أليها عام ٢٠٠٧.

ومـن ضمن محـاور الاجتمـاع تم تدارس موضـوع المساعـدات الفنيـة وتطوير القدرات الذاتية للـدول العربية لمساعدتها في أحـداث إصلاحات هيكليـة وتنظيمية وتطويـر قدراتهـا الذاتيـة في مختلـف المجـالات حيث تعـد الدول العربيـة سوقاً تجاريـة واقتصادية كبيرة لما تتمتع به من مزايا اقتصاديـة كبـيرة تسهم بشكل فاعل في دعم الاقتصاد العالمي.

إضافـة الى ذلـك جـرت مداخـلات من قبل السـادة الـوزراء تركـزت علـى ضـرورة ان يوسـع البنـك مـن نشاطاتـه المختلفـة في الـدول العربية وخاصـة الفقيرة منها لزيـادة حصتها من إمكانات هذا البنك وقد وعد السيد رئيس البنك الدولي بالعمل من اجل الاستجابة لهذه المطالب.

وعلـى هامش الاجتماع التقى السيد وزير الماليـة عدداً من السادة وزراء الماليـة العرب وبحـث معهم العلاقـات الثنائيـة وتعزيز آفاق التعاون الاقتصادي والمالي معهم كما تم الاتفاق مـع وزير الماليـة اللبناني على تحديـد موعد ومكان الاجتماع الذي سيتم فيه التوقيع علـى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين العراق ولبنان والتي انتهى الخـبراء في البلدين مـن إعدادهـا بشكل نهائي لغرض التوقيع عليها.

اقتصاديات الظل

استهلاك الزحام

تكاليـف الوقـود التـي تذهب هـدرا والتـي يكابدها أصحـاب المركبات ،الخاصـة منها والعامـة ،بسبب الزحـام الشديد في نقـاط السيطرات العديـدة المنتشـرة في شوارع بغداد، والتوقفات غـير المعروفة مددها، يجـب ان يحسب حسابهـا اذ تذهب بلا جـدوى اولا وبنفقات تراكمية كثيرة،وذلـك علـى اساس عينة من اعـداد السيـارات الكثـيرة ونقاط الاختناقـات المروريـة في العاصمـة وحدهـا والزمـن الـذي تستغرقه انتظارات الانسياب من اماكن الاختناقات العديدة .

فلـو افترضنـا ان مئـة الـف سيـارة فقـط تضطـر الى التوقـف ساعة واحـدة طوال اليـوم، واخذنا في حسابنا ان استهـلاك الوقود في هذه المـدة الزمنية هو لـتر واحد ،بسعر(٤٥٠) دينـاراً للتر دون ان نضيف استهـلاكات اخرى، عندئذ يكون الناتج من الهـدر كبيراً مقداره خمسة وأربعـون مليـون دينار او خمسـة وأربعون الف دينـار على حسب ما معمول به في تداول العملة في الوقت الراهن .وهذا الرقم قابل للزيادة اضعافـا مضاعفة طبقا للواقـع اليومي الذي يشير الى ان رقم المئة الف سيـارة يمكن ان يضاعف عشرة اضعاف ليكون معقولا ومقبولا فيكون النـاتج اربعـة ملايـين وخمسمئة الـف دينار فقـط هـو (ضريبة) غير منظـورة تصاحب ما توجبه الاجـراءات الامنية مـن توقفات وانتظار لحـدوث انسيابيـة في المرور، وقـد تسـاءل الكثير مـن المواطنين وما يزالـون عـن جـدوى ذلـك في الحيلولة دون حـدوث عمليـات مسلحة ويطالبـون بتفعيـل الاجـراءات الامنية وتوفـير الانسيابيـة لنتجنب خسائـر هذا الهدر الذي يضاف الى تكاليـف انواع اخرى والذي يحقق (استهلاك الزحام).

قطاع المصارف يحقق أعلى نسبة تداول للأسهم

بغداد/ قيس عيدان

شهـدت جلسـة سـوق العـراق لـلأوراق الماليـة ليـوم الثلاثـاء الماضـي وهى رابـع جلسة تداول لشهر تشرين الأول الحالي تداول أسهـم (٣٢) شركـة بعـدد أسهـم تجـاوز (١,١١٩) مليـار سهـم بقيمـة تجـاوزت (١,٦٩٢) مليار دينـار تحققـت مـن خـلال تنفيـذ (٢٦٠) عقـداً، وقـد تميـز قطـاع المصـارف في الجلسـة بتحقيقـه أعلـى نسبـة تـداول مـن حيث عـدد الاسهـم المتداولـة (٩٣,٦٪) ومقدار التداول (٩٣,٣٪) وحقق قطـاع الزراعـة المرتبـة الثانيـة من حيـث عـدد الاسهـم المتداولة بنسبـة (٤,٥٪) أما قطاع الفنادق فقد حقق المرتبـة الثالثة من حيث حجـم التـداول بنسبـة (٣,٦٪). ولم يجـر التـداول علـى قطاعات التأمـين والاستثمـار والخدمات، وقـد تميـزت الجلسـة باستقرار المؤشـر القياسي لقطـاع الزراعة علـى معـدل نقاطـه في الجلسـة السابقـة وانخفـاض المؤشـر القياسـي لقطاعـات المصـارف بنسبـة (٠,٠٣٣٪) والصناعـة بنسبـة (٠,٠٤١٪) والفنـادق بنسبـة (٢,٠٣٣٪).وبهـذا. انخفـض مؤشـر السـوق العـام بنسبـة (٢,٠٧٧٪) عندمـا اقفـل على (٥٥,٥٣٧) نقطة .

الاستثمار في العراق والحاجة للنافذة الواحدة

حسين عبد الكريم

ظـل ملف الاستثمار ملفاً معقداً يواجه تحدياً حقيقياً لإعادة الاعمـار او هـو الجـزء المكمل لعجلـة الاعمـار في العراق، المستثمـر جـون اركمنـت، بريطـاني الجنسيـة، مـن على منصـة مطار بغـداد قـال: ان التحدي الحقيقـي امام جذب الاستثمـار في العـراق هـو تحدي وجـود لائحـة تنفيذية لقانـون الاستثمـار المقـر من قبـل الحكومـة الاتحادية في بغداد، وهذا شيء معبر عن حاجة العراق لوضوح القانون والياته التنفيذية، فعندما اجد الفرصة الاستثمارية واعدة وامـام عينـي اتوقف عنـد الحاجـة الحقيقيـة الى وضوح الآليـات التنفيذية من اجل التقديم علـى المشروع.في حين رجـح الأكاديمي علي العيساوي ان جذب الاستثمار الفاعل الى اي بلـد لابد مـن ان يتم عبر وضوح الآليـات القانونية وتوافـر البيئـة الملائمـة للعمـل الاستثمـاري في العـراق ناهيكـم عـن الحاجـة الى تطويـر التشريعـات القانونيـة بمـا تتلاءم مـع حاجة البلـد للاستثمـارات الوافـدة سواء المحلية او الأجنبية.محمد الرحيـم مستثمر لبناني التقيته في فنـدق الرشيد فقال ان السـوق العراقية هي سوق واعد للاستثمـار، خصوصاً أنها الان السوق رقم واحد في الدفع المسبـق وباي كتلة نقدية كانت، وانا الان في بغداد للاطلاع علـى بعض المشاريع التي ممكن ان استثمر بها وخصوصاً السياحـة والاسـكان والبنـاء والتشييد.ماجد فـؤاد مدير مركـز رجـال الاعمال بـين ان هنالـك إقبـالاً مـن الشركات العالميـة للعمل في العراق ونجد بين الحـين والاخر توقيع بروتوكـولات شراكة بين شـركات عراقيـة وأجنبية وهذه الصيغة باتت مقبولة لـدى الطرفين من جهة وتلائم الوقت الحاضـر مـن جهة اخـرى ، وهي فرصـة حقيقيـة لتطوير القطاع الخاص العراقي عبر الاطلاع على تجارب الاخرين ، ونحـن نستقبـل يوميـاً ٧- ١٠ مستثمريـن يبحثـون في شـؤون الاستثمار وينوون عقد الصفقـات التجارية سواء مـع الوزارات او القطـاع الخاص العراقيـين.في حين نوه المحامـي عمـار الزبيدي (خبـير في مسجل الشـركات) الى ان هنالـك العديـد مـن الشركات الأجنبية تعمـل وتسجل وتحصـل على رخصـة العمل، لكن يواجهـون تأخيراً ليس بالمتعمد بل يعود الى عدم استخدام النافذة الواحدة لجذب الاستثمارات الاجنبية في العراق،

باختصار

× صعـدت الأسهم الأوروبية مدعومة بمكاسب لأسهم البنـوك وشـركات النفـط لكنهـا أغلقـت دون أعلـى مستوياتهـا للجلسة بعد ان تخلـت الأسهم الأمريكية عـن مكاسبها الأوليـة وهبطت عندمـا غطت المخاوف بشـان الاقتصـاد على خطـوات اتخذتهـا الحكومات لنزع فتيل أزمة مالية عالمية.

× ارتفعـت بورصـات دول الخليـج العربيـة يـوم الثلاثـاء مـع تأثـر المستثمريـن بارتفـاع البورصات العالمية وبسبب خطوات جديـدة اتخذتها الحكومات لحماية القطـاع المصرفي في المنطقة من الأزمة المالية العالمية.

× هبطـت أسعـار العقـود الآجلـة للنفـط الأمريكـي أكثر مـن دولارين للبرميل يوم الثلاثـاء في تعاملات متقلبـة بفعل مخـاوف مـن ان الاقتصـاد ينزلق نحو الركـود ويؤثر في طلب متباطئ بالفعل على المنتجات البترولية.× قال البيت الأبيض : ان الرئيس الأمريكي جـورج بوش سيجتمع مع نظيـره الفرنسي نيكولاي ساركـوزي ورئيـس المفوضيـة الأوروبيـة خوزيـه مانويـل باروزو يـوم السبـت لمناقشة الأزمـة المالية العالميـة.× رويترز: الانخفاضـات في أسواق الأسهم في إنحاء العالم أثارت تساؤلات بشأن الشفافية المالية في المملكة العربية السعودية التي تمتلك أوراقا مالية أجنبية قيمتها مئـات المليارات من الدولارات وتمتنع عن الإدلاء بتفاصيل بشأن استثماراتها.